رسالتان في علم المقولات

رسالة

في تعاريف المقولات

للإمام العلامة الفاضل

محمد أبي علبان الشافعي

وللمؤلف تعليقات أثبتناها أسفل السرح

ويليه

بغية الإرادات بشرح المقولات

للشيخ خليل المالكي المغربي

الخادم

أحمد الشاذلي الأزهري

رسالتان
في علم المقولات

رسالة
في تعاريف المقولات

للإمام العلامة الفاضل
محمد أبي علي بن علي الشافعي

وللمؤلف تعليقات أثبتناها أسفل السرح

ويليه

بغية الإرادات بشرح المقولات

للشيخ خليل المالكي المغربي

الناشر
أحمد السادي الأزهري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار في مفتتح كل قول وخاتمته آمين . وبعد: فإنّ علم المقولات باب مهم من أبواب الحكمة وهو علم باحث عن الأجناس العالية للموجودات الممكنة ، ونحن نقدم للمحصلين لعلوم الحكمة كتابين من أخصر وأيسر ما كتب في هذا الباب .

الكتاب الأول: رسالة في المنطق للفاضل محمد أبي عِلّيان الشافعي، وقد تعرض فيه لتعريف المقولات العشر وأقسامها وبيان مذاهب الحكماء والمتكلمين فيها .

والكتاب الثاني: هو بغية الإرادات بشرح المقولات للفاضل الشيخ خليل المالكي المغربي. وهي رسالة مختصرة في هذا الباب يسهل على الطالب مراجعتها وحفظها ليستحضرها عند الحاجة .

ترجمة الفاضل

محمد أبي عليان الشافعي (٠٠٠ - ١٣٥٥ هـ)

هو العلامة الشيخ الفاضل محمد أبي عليان المرزوقي الشافعيّ، ولد في كفر «علي غالي» بالشرقية، وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهر.

له كتب: منها: «اللؤلؤ المنظوم في مبادىء العلوم» .

و«مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» . و «خلاصة ما يرام من علم الكلام» [1] . و«رسالة في المقولات» وهو كتابنا الأول .

ترجمة الفاضل خليل المالكي المغربي (٠٠٠ - ١١٧٧ هـ)

خليل بن محمد المغربي، أبو المرشد، فقيه محدث منطقي، مشارك في بعض العلوم، مالكي، تونسي الأصل، مصري المولد والقرار. له مؤلفات منها: شرح المقولات العشر سماه بغية الإرادات في شرح المقولات، وهو كتابنا الثاني.

---

[1]) وقد قمنا بتحقيقه .

عملنا في الكتاب

أما الكتاب الأول فقد وقفنا على نسخة قديمة له طبعت بمطبعة الرغائب سنة ١٣٣١ هـ، وللمؤلف رحمه الله تعليقات نفيسة على هذه النسخة جعلناها في حاشية الكتاب ورقمناها على حسب مواضعها ، وهي نسخة بها مواضع تحريف كثيرة، فقمنا بإصلاح ما بها من أخطاء وأضفنا بعض عنواين وضعناها بين معكوفين وكان غرضنا أن يسهل على الطالب أن ينتقل بين عناصر الكتاب انتقالا سهلا يسيرا دون بذل مشقة .

وأما الكتاب الثاني فقد وقفنا على مخطوط له وهي جيدة صالحة كتبت بخط واضح، وقمنا بنفس عملنا في الكتاب الأول .

والله حسبي ونعم الوكيل .

مقدمة

في

المقولات العشر

الأجناس العالية
التي تحيط بجميع الموجودات ـ في عالم الإمكان ـ
والتي إليها تنتهي أنواع الماهيات

اعلم يا أخي وفقني الله وإياك : أنّ المفاهيم والصور الموجودة في الذِّهن تنقسم إلى قسمين: معاني جزئية ، ومعاني كلية .

وقد اصطلحوا على تسمية المعاني الكلية خاصة بالمعقولات، فالمعقولات: هي الصور الكلية الموجودة في الذهن .

وتنقسم المعاني الكلية إلى :

- معقولات أولية .
- ومعقولات ثانية [1].

---

[1]) والمعاني الجزئية الموجودة في الذهن تنقسم إلى: معان محسوسة، ومتخيلة، وموهومة .

والمقصود بالمعقولات الأولية: هي الصور ـ المعاني ـ الكلية للأشياء التي يتلقاها الذهن مباشرة من الخارج، فهي طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي هي.

أو قل: هي ماهيات الأشياء.

أو قل: هي المقولات العشر، وهي محل دراستنا في هذين الكتابين.

والمعقولات الثانية: هي صفات وأحوال تعرض للمعقولات الأولية في الذهن.

فالمعقولات الثانية منتزعة من المعقولات الأولية، ولا يوجد في الخارج أمر يطابقه، كالكلية والجزئية، والذاتية والعرضية، وكمفهوم الكلي والذاتي، وغيرها .

وتسمى: «معقولات ثانية» ؛ لوقوعها في الدرجة الثانية من التعقل؛ إذ لا يمكن تعقل الكلية إلا بعد تعقل أمر تعرض له الكلية في الذهن.

والمعتبر في المعقولات الثانية أمران كما نص السيد قدس سره:

أحدهما: أن لا تكون معقولة في الدرجة الأولى ، بل يجب أن تعقل عارضة لمعقول آخر في الذهن .

ثانيهما : أن لا يكون في الخارج ما يطابقها .

وهي تنقسم إلى قسمين :

- **معقولات ثانية فلسفية:** وهي ما يبحث عنها في فن الحكمة، كالإمكان والضرورة والوجوب والامتناع والعلة والمعلول ... إلخ.
- **ومعقولات ثانية منطقية:** وهي المبحوث عنها في فن الميزان، كالكلي والجزئي ... إلخ .

فائدة:

كيفية توالد المعقولات ـ المعاني الكلية ـ في الذهن

يقوم العقل بتجريد الصورة الحسية، فيبعد ما به الامتياز، ويحتفظ بما به الاشتراك، فحينئذ يحصل العقل على الكلي من الجزئي.

تعريف المقولة

المقولات تعني المحمولات، مفردها مقولة، وإنما تطلق على المحمول مقولة؛ لأن المحمول في القضية مقول على الموضوع.

فالمقولة في اللغة: بمعنى المحمولة، والمراد بها لغة «أعم من المحمولات الذاتية والعرضية» أي: أن كل ما يقع في مرتبة المحمول يعبر عنه بالمقول، فهو يقال على موضوعه ـ أي: يحمل عليه ـ، وليس البحث هنا عن المقولات بمعناها اللغوي، بل إن محل البحث هنا أخص.

فلا يراد بالمقولات كل ما يحمل.

بل يراد بها: المقول الذي يتصف بأنه جنس عال لا جنس فوقه، فالجنس السافل يحمل وكذا المتوسط، لكن المراد هو الجنس العالي فقط.

فهي الأجناس العالية، التي تحيط بجميع الموجودات ـ في عالم الإمكان ـ، فهذا اصطلاح القوم .

خصائص المقولات

- **أن المقولات لا تقع موضوعًا** ؛ لأنّ المقولة هي المحمول، فوجب أن تقع محمولاً.
- **أنها من البسائط** فليست مركبة من جنس وفصل؛ لأن المركب هو الذي يتركب من الجزء المشترك ومن الجزء الخاص، والمفروض أنها لا جنس فوقها فلا يكون لها جزء مشترك، وما لا جنس له لا فصل له ـ على المشهور فتنبه ـ.
- **أنها متباينة بتمام الذات** : أي: أن الأجناس العالية متباينة بتمام الذات ، فماهية الكيف تباين ماهية الكم بتمام الذات.

ومعنى المباينة بتمام الذات : أي: لا يوجد جزء مشترك بينها؛ لأنها لا جنس فوقها ليكون جزءا مشتركًا .

وعددها عند إرسطو عشرة ، وكذا عند المحققين من الفلاسفة، وهذا هو المشهور .

تنبيه : اعلم أن تعاريف المقولات ليست حدودا ، ولا رسوما تامة بل هي رسوم ناقصة .

أما الأول؛ فلأنها بسائط، والتعريف بالحد لا يكون إلا للمركبات من جنس وفصل .

والثاني ؛ فلأن الرسم التام لا يمكن بدون أخذ الجنس فيه ، وهذه المقولات أجناس عالية ، لا جنس لها فوقها .

ولكن يصح أن ترسم رسما ناقصا . اهـ

مقسم المقولة : هو الماهية

تنقسم الماهية انقساما أوليًّا إلى: جوهر وعرض، وكل من الجوهر والعرض ينقسم إلى أقسام مختلفة ، والمقسم لها جميعا هو الماهية .

وهذا الانقسام هو للماهية بمعنى المعقول الثاني لا المعقول الأول، فتنبه .

انتهى كلام الخادم

رسالة

في تعاريف المقولات

للإمام العلامة الفاضل

محمد أبي عليان الشافعي

مقدمة مهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن أفاضَ على الممكنات سحائِب الجُودِ، فأنبتَها بقدرته من العَدَمِ إلى الوجُودِ ، وصلاةً وسلامًا على سيد أحبابه ، وعلى آله وصحبه وأحزابه.

وبعد: فهذه رسالةٌ في تَعَارِيف المقُولات، وأقسامِها مرتبة على مقدمة ومقالتين وخاتمة .

المقدّمةُ

المفهومُ : إمّا جزئيٌّ ، أو كليٌّ .

والكليُّ : إمّا عرضيٌّ ، أو ذاتيٌّ .

والذاتيُّ :

[تعريف النوع]

إمّا نوعٌ : وهو المقولُ على كثيرين متفقين بالحقيقة ، في جواب «ما هو؟» .

[تعريف الفصل]

وإمّا فصلٌ: وهو المقولُ على كثيرين، في جواب «أي شيءٍ هو في ذاته؟».

[تعريف الجنس وبيان أقسامه]

وإمّا جنسٌ: وهو المقولُ على كثيرين، مختلفين بالحقائق، في جواب «ما هو ؟» .

والجنسُ :

إمّا مفردٌ : وهو ما لا جنس تحته ولا جنس فوقه .

وإما متوسط : وهو ما تحته جنس وفوقه جنس .

وإمّا سافِلٌ : وهو ما لا جنس تحته وفوقه جنس .

وإمّا عال : وهو ما تحته جنس ولا جنس فوقه .

وينحصر الجِنْسُ العالي في عشر مقولات، وهي: الجوهر، والكم، والكيف، والأين، والمَتى، والوضْع، والمِلْك، والإضافة، والفِعل، والانفِعَال .

ولّما لم يكن فوقَ الجِنْسِ العالي جِنْسٌ آخر، لم يكن له فَصْلٌ حتىٰ يميزه عما يشاركه فيه، بناء علىٰ ما عليه قدماء المناطقة: «أنّ كلَّ ماهيةٍ لها فَصْلٌ ، يجبُ أنْ يكون لها جِنْسٌ».

وإذا لم يكن له فصل ولا جنس كان بسيطًا [1].

وكانت تعاريف المقولات العشر بالخواص[1]، فتكون: رُسُومًا ناقصة.

---

[1] قال المؤلف : بسم الله الرحمن الرحيم

هذه تعليقات علىٰ رسالة المقولات: **قوله: (كان بسيطًا) ذهب متأخرو المناطقة:** إلىٰ أنّ تركب الماهية لا يجب أنْ يكون من أمر أعم وأمر أخص يميزها عما يشاركها في ذلك الأعم، بل قد يكون من متساويين يكون كل منهما فصلاً لها يميزها عما يشاركها في الوجود، فيمكن تعريفها بالحد .

وأما تركبها من أمرين كل منهما أعم من الآخر من وجهٍ، فعلىٰ جوازه ينبغي كون كل منهما جنسًا وفصلاً باعتبارين؛ لأنّ كلاّ منهما يميزها عما يشاركها في الآخر فيمكن تعريفها بالحد التام .

---

١) **قوله : (بالخواص)** أي: وذكر العرض العام معها إن لم يكن له نفع في التعريف، كان لبيان الموصوف بتلك الخواص.كقولـنا : في الجوهر: (ماهية إذا وجدت... إلخ)، فـ(ماهية)عرض عامّ، و(ما بعده) خاصة.

ـ وفي الكم: (عرض يقبل القسمة لذاته) فـ (عرض) عرض عام، و(ما بعده) خاصة .

المقالة الأولى:

في تعريف الجوهر وبيان أقسامه

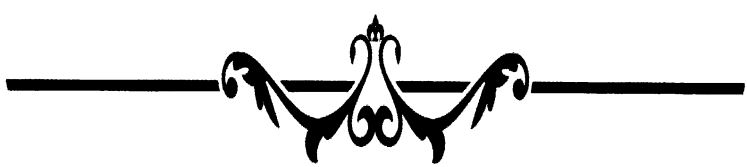

المقالة الأولى:

الممكن[1]: إمّا جَوْهَرٌ، وإمّا عَرَضٌ.

[تعريف الجوهر وبيان أقسامه]

فالجوهَرُ: ماهيةٌ إذا وُجِدَت في الخَارِج، قامت لا في موضُوعٍ.

وهو سبعةُ أقسام[2]؛ لأنه:

---

١) **قوله: (الممكن... إلخ)** ظاهره: انحصار الممكنات في تلك المقولات وهو مذهب المتقدمين، وجَوَّزَ المتأخرون تركب نوع من أمرين متساويين، فلا يكون مندرجًا تحت جنس، وجعلوا المنحصر فيها هو الممكنات الموجودة، على أنّ المنحصر فيها هو الأجناس العالية من الممكنات الموجودة، فلا ينافي وجود جنس مفرد أو نوع مفرد.

٢) **قوله: (سبعة أقسام) وهي**: الهيولى، والصورة، والجسم، والعقل، والنفس، والزمان، والمكان على ما يأتي.

[الهَيُولى وأنواعها]

ـ إمّا مَحَلٌّ لآخر سَارَ فيه ، وهو «الهَيُولى» . واشتهر أنّها جَوْهَرٌ في الجِسم، قَابِلٌ لما يَعْرِض له[1] من الاتصال والانفصال، مَحَلٌّ للصورتين الجِسميةِ والنوعِية، وهذه هي الهَيُولى **الأُولى**[2].

---

[1] **قوله: (يَعْرِض له)** أي: للجِسم دون الجوهر بالمشاهدة، وإنما كان القابِل الجوهر دون الجسم؛ لأنّ القابِل لابد أنْ يبقى مع المقبول، وإلا لم يكن قابلاً.

[2] **قوله: (الأولى ... إلخ) فالأولى**: جزء الجسم، **والثانية**: هي الجسم، **والثالثة**: مجموع الجسم مع صورته النوعية، **والرابعة**: ما تركب من ذلك المجموع مع أول صورة عرضية تعرض له . أفاده عطار بزيادة

وهو يفيد أنّ الصورة النوعية ليست جزءًا من الجسم وإن لم تنفك عنه وهو التحقيق ؛ لأنها تصير بها الأجسام أنواعًا .

وأما تصريحه في مواضع أخر بـ : «أنّ الجسم مركب من الهيولى والصورة الجسمية والصورة النوعية» فهو مخالف لظاهر الهداية .

ـ **والثانية**: جسم قام به صورة، كبعض الأجسام بالنسبة إلى صورته النوعية .

ـ **والثالثة**: الجسم مع الصورة النوعية الذي صار محلاً لصورة أخرىٰ، كالخَشَبِ لصورة السرير ، والطين للكوز .

ـ **والرابعة**: الأجسام مع الصورتين التي هي محلّ لصورة أخرىٰ، كالأعضاء لصورة البدن، وأجزاء البيت لصورته .

وعندهم **هيولى الطبيعة** [1]، **وهي**: **العناصر الأربعة**: النار، والهواء، والماء، والأرض، فإنّ كلَّ ما تحت فَلَكِ القمر إنّما يكون بهذه الأربعة، وإليها يعود عند عُروض الفَسَادِ .

تنبيه: لا يلزم من امتناع تداخل الأجسام امتناع تداخل الجوهر كما ستأتي الإشارة إليه عند ذكر المكان .

[1]) قوله: (**وعندهم هيولي الطبيعة**) غير الأسلوب؛ لأنها ليست منتظمة في سلسلة ترتب الهيولات السابقة، لكن يمكن اندراجها في الثالثة .

[الصورة وبيان أقسامها]

ـ وإمّا حَالٌّ وسَارَ في غيره، وهو: **الصورة، وهي** : ما به يحصل الشيءُ بالفعل .

وهي قسمان :

[الصورة الجِسمية]

جِسمية: وهي جوهر متصل بسيط، لا وجود لمحله دونه، قابِل للأَبْعَادِ الثلاثة المُدْرَكَة من الجِسم في بادِئ[1] النظر .

[الصورة النوعية]

ونوعية: وهو جوهر بسيط لا يتم وجوده بالفعل، دون وجود ما حَلّ فيه، ولا يتوقف[2] وجودُ محلّه عليه .

---

[1] **قوله: (في بادىء النظر)** وأما عند التأمل فالجسم مشتمل على أبعاد كثيرة.

[2] **قوله: (ولا يتوقف...إلخ)** لإمكان تبدل الصورة النوعية، وبهذا خرجت الصورة الجسمية .

[الجسم الطبيعي]

ـ وإمّا مجموعُ الحَالِّ[1] والمَحَلِّ .

وهو: **الجِسْمُ الطبيعيُّ**: وهو جوهر يَقبلُ الانقسامَ طُولاً وعَرْضًا[2] وعُمْقًا .

---

[1] **قوله: (مجموع الحال)** ظاهره اعتبار الصورة النوعية في الجسم، وليس مرادًا، بل المراد: الحال الذي يتوقف وجود محله عليه .

[2] **قوله: (وعرضًا وعمقًا)** وأما الذي يقبلها في جهة واحدة، أو في جهتين فقط فهو باطل عند الحكماء ، كما أبطلوا الجوهر الفرد .

وأما النقطة والخط والسطح العرضيات فهي ثابتة عندهم، ومنها يتركب الجسم التعليمي . عطار ملخصًا

ثم ينبغي أنْ يراد بالانقسام هنا غير الفعلي كما يأتي في الكم ؛ لأنّ القابِل لابد أنْ يبقى مع المقبول ، أو يُراد أنه يقبلها بواسطة جزئه وهو الهيولى .

[الجـوهر المُجَرد ، وبيان أقسامه]

ـ وإمّا لَا حالّ ، ولا محلّ، ولا مجموعهما، وهو الجوهرُ المجردُ عن المادةِ ، الغائِبُ عن الحواس، وهو :

ـ إمّا من شأنه التّعلُّق بالأجسام أوْ لَا ، فالذي شأنه ذلك:

ـ إمّا مُؤثِّر فيها: وهو العُقول العشرة المُؤثِّرة في الأفْلَاك[1] التِّسعة، والعَناصر وهي الملأ الأعلىٰ بلسان الشرع .

---

[1] **قوله: (في الأفلاك)** أي: علىٰ الترتيب، وذلك أنّ العقل الأول الصادر عن الواجب تعالىٰ صدر عنه الفلك الأعظم ونفسه، وعقل ثان، والثاني صدر عنه فلك الثوابت ونفسه، وعقل ثالث، والثالث صدر عنه فلك زحل ونفسه، وعقل رابع، والرابع صدر عنه فلك المشتريٰ ونفسه، وعقل خامس، والخامس صدر عنه فلك المريخ ونفسه، وعقل سادس، والسادس صدر عنه فلك الشمس ونفسه، وعقل سابع، والسابع صدر عنه فلك الزهرة ونفسه، وعقل ثامن، والثامن صدر عنه فلك عطارد ونفسه، وعقل تاسع، والتاسع صدر عنه فلك القمر ونفسه، وعقل عاشر، والعاشر صدر

ـ **أو مُدبِّر ومُحرِّك لها: وهي:** النفوس :

فإنْ كانت مُدبِّرة لها بالفعل: فهي:

إمّا عُلويّة : وهي النفوس الفَلكيّة المُدبِّرة لأفلاكها، وهي الملائكة السماويّة عند أهل الشرع .

وإمّا سُفلِيّة : وهي المُدبِّرة لعَالمِ العَنَاصِر :

إمّا للبسائط العنصرية ، وهي الملائكة الأرضية .

وإمّا للأشخاص الجُـزئية، وهي النفوس الأرضية[1] كالنفوس الناطِقة.

عنه العناصر الأربعة وأَنفُسها وما تولد منها ومن ثم يُسمىٰ «المبدأ الفياض».

[1] **قوله: (كالنفوس الناطقة)** بها تدرك الكليات والجزئيات المجردة، وكذا المعاني المنتزعة منها، وإن لم يذكروه .

وأما النفوس الحيوانية فبها إدراك الجزئيات المحسوسة، والمعاني المنتزعة منها، والتحرك بالإرادة بواسطة قواها . =

وإلّا فهي:

إمّا خَيِّرٌ بالذَّاتِ وهم : الملائكة الكُرُوبِيُّون [1] .

وإمّا شَرٌّ بالذّات وهم : الشياطين .

وإمّا مُسْتَعِدّ لهما وهم : الجِنّ .

وما ليس شأنه ذلك :

وأما النفوس النباتية فبها التغذية والتنمية والتوليد فهذه هي الأرضية، ولكن الحيوانية والنباتية لا تدخل تحت كاف التمثيل إلّا إذا كانت جواهر مجردة كالناطقة، وصرح في شرح المقاصد وشرح الطوالع بأنهما أجسام، هذا ونقل عن الدواني: أنّ النفوس الفلكية ناطقة أيضًا على المشهور بين الفلاسفة ، فالمراد بالناطقة هنا: الإنسانية فقط .

[1]) قوله: (الكروبيون) صنف من الملائكة متفرغون للعبادة لا يفترون عنها طرفة عين، والظاهر: أن مثلهم الحور والولدان، وإن لم يكونوا ملائكة عند أهل الشرع؛ لأنهم يوصفون بالذكورة والأنوثة دون الملائكة ، وأما خزنة الجنة والنار فالظاهر أنها مدبرة لهما .

إمّا مكان: وهو بُعْد، موجود، مجرد عن المادة على ما ذهب إليه أفلاطون والإشراقيون .

أو زمان: وهو جوهر، مجرد عن المادة عند القدماء، لا يَقبل[1] العدم لذاته .

وقيل : ممكن [2]، وإليه ذهب أفلاطون .

والجَوْهَرُ عند المشائين خمسةُ أقسامٍ ؛ لأنه :

ـ إنْ كان مَحَلاً لغيرِه فـ «الهيولى» .

ـ أو حَالاً فـ «الصورة» .

ـ أو مركبًا منهما فـ «الجسم» .

---

١) **قوله: (لا يقبل العدم لذاته)** وعليه فليس من المقولات؛ لأنه واجب، وكذا النفوس والعقول المجردة ، والمقولات أجناس للممكنات . عطار

وفيه نظر، فإن وجوب العقول والنفوس على القول به ليس لذاتهما .

٢) **قوله: (وقيل: ممكن ... إلخ)** كذا في المقاصد، ويؤخذ من بعض حواشي الهداية : أن أفلاطون يقول بما قبله .

ـ **وإلّا فـ «الجوهر المجرد» :**

ـ فإمّا أنْ يتعلّق بالجسم تعلق التأثير فـ «العقول العشرة» .

ـ أو تعلق التدبير فـ «النفوس» فقط [1] .

وعند الأقدمين ثلاثة أقسام : الجسم ، والعقل ، والنفس.

وأما الهَيُولى: فهي الجِسْمُ من حيثُ قَبوله للأعراض المُحصّلة للأجسام المتنوعة .

والصورة : هي تلك الأعراض .

واعلم أنّ الجَوْهَرَ عند المتكلمين : هو الموجودُ المُتحيِّزُ بالذَّات .

وينحصرُ في قسمين [2] :

---

[1]) قوله: (فقط) راجِع للترديد، أي: وأمّا الزَّمَانُ والمكَانُ فمن العَرَضِ كما يأتي، وهو التحقيقُ .

[2]) **قوله: (في قسمين)** هذا عند أهلِ السُّنة .

وأما عند المعتزلة ففي أربعة :

ـ لأنه إنْ لم يَقْبَل القِسْمَةَ أَصْلاً فـ «الجَوْهَرُ الفَرْدُ» .

ـ لأنه إنْ لم يَقْبَل القِسْمَةَ بوَجْهٍ ما فـ «الجَوْهَرُ الفَرْدُ» .

ـ وإلّا فالجِسْمُ .

ومنه: الملائِكة والجِنّ .

ـ وإنْ قَبِلَها:

- في بُعْدٍ وَاحِدٍ فَـ «الخَطُّ».
- أو في بُعْدَيْنِ فَـ «السَّطْحُ» .
- أو في ثَلَاثَةٍ فَـ «الجِسْمُ» .

واختُلِفَ في أقلِّ ما يتركب منه الجِسم عندهم:

فالنّظام من أجزاءٍ لا تَتناهى.

والجُبائيُّ من ثمانية.

والعَلَّافُ من سِتة.

وقال العضدُ: يمكن من أربعة عندهم.

وأمّا عند أهل السنة فمن جزءين، كما يُفيده تقسيمُهم. «عطار بزيادة»

المقالةُ الثانية

في تعريفِ العَرَضِ وبيانِ أقسامِه

المقالةُ الثانية

[تعريفُ العَرَضِ وبيانُ أقسامِه]

والعَرَضُ : ماهيَّةٌ إذا وُجِدَت في الخَارِج قَامَت في مَوضُوعٍ .

وهو :

- إمّا ذَاتيٌّ .
- وإمّا نِسبيٌّ .

[١ ـ العَرَض الذاتي ، وأقسامه]

فالذاتيُّ : عَرَضٌ يكون مفهومه مَعقولاً بذاته .

وهو اثنان:

[تعريف الكَمِّ ، وبيان أقسامه]

الكَمُّ : وهو عَرَضٌ[1] يَقْبَلُ القِسْمَةَ لِذَاتِه .

---

[1] **قوله : (عرض يقبل القسمة) اعلم أنها:** إما وهمية، أو فرضية، أو فعلية، وتسمى الثانية: عقلية ، والثالثة: انفكاكية أيضًا . =

فالأولى: بأن تلاحظ أجزاء الامتداد معينة بأنفسها بمعونة الوهم، ويفرض تحليلها. **والثانية**: بأن تلاحظ مجملة بقانون كلي بمجرد العقل، ويفرض تحليلها. **والثالثة** : تحليلها بالفعل ، فيحدث في الجسم هويتان مثلاً .

والوهمية هي المراد .

ـ **لا الفرضية**؛ لأنّ الوهمَ يقف في القِسمة عند حدٍّ؛ لأنه إنّما يُدرك الصور الجزئية المتأدية إليه من الخيال الحاصِلة من إدراك الحواس الظاهرة، والعقلَ لا يقف عند حدٍّ؛ لأنه يتعلق بالكليات المشتملة على الأمور الكبيرة والصغيرة، المتناهية وغير المتناهية، والكم لا يفوت عن الحس فيقوى الوهم على قسمته، وإنْ كان كلّ ما صح قسمته الوهمية صح قسمته الفرضية .

ـ **ولا الفعلية**؛ لأنّ الكم لا يقبل القِسمة الانفكاكية؛ لأنها زوال الاتصال الحقيقي، والكم المتصل لا يقبله؛ لأنّ القابِل لابد أنْ يبقى مع المقبول، وإلا لم يكن قابِلاً، والكم المنفصل لا اتصال فيه حقيقة، فلا يقبلها، وإنّما تقبلها الهيولي؛ لأنها باقية مع الاتصال والانفصال.«عطار بتصرف» . لكن بقي أنّ التعليل الأول إنما ينتج صحته الوهمية والمدعى عدم إرادة العقلية . =

وهو قِسمان:

[الكَمُّ المُنْفَصِلُ]

ـ **مُنْفَصِلٌ**: وهو ما لا يكون بين أجزائه حدٌّ مُشْتَرَكٌ، وهو العَدَدُ[1] فقط .

[الكم المتصل وأقسامه]

ـ **ومُتَّصِلٌ**: وهو ما يكون بين أجزائه المفروضة حدٌّ مُشْتَرَكٌ، بأنْ يَكون[2] نهايةَ جُزْءٍ وبِدَايَةَ آخَر .

وفي قوله: (إنّ الوهم إنما يدرك الصور ... إلخ) نظر، فإنهم مصرحون بأنّ وظيفة الوهم إدراك المعاني الجزئية المنتزعة من المحسوسات .

[1]) **قوله: (وهو العدد)** هو أمر وهمي، والموجود في الخارج إنّما هو المعدود، فعده من المقولات تسمّح؛ لأنها أجناس الموجودات . «عطار»

وفيه نظر: فإنّ القائل بأنه وهمي: جمهورُ المتكلمين .

[2]) **قوله: (بأن يكون ... إلخ)** الحدُّ المشترك ذو وضع بأنْ يُشار إليه إشارة حسيّة، حاصل بين مقدارين بأنْ يكون نهاية لهما، أو بداية لهما، أو نهاية

كالنُّقْطَةِ بَيْنَ جُزئيّ الخَطِّ، والخَطِّ بَيْنَ جُزئيّ السطحِ ، والسطحِ بَيْنَ جُزئي الجِسْمِ .

وهو :

ـ إمّا غَيْرُ قَارِّ الذَّاتِ، بأنْ لا يجوز اجتماع أجزائه في الوجود ، وهو الزَّمَانُ [1] عند بعضهم، كإرسطو .

ـ وإمّا قَارُّ الذَّاتِ مُجتمع الأجزاء في الوجود.

لأحدهما وبداية للآخر، على اختلاف الاعتبارات، ويجب مخالفته بالنوع لما هو حدّ له؛ لأنه يجب أنْ يكون إذا ضُمّ إلى أحد المقدارين لا يزيد، وإذا فُصِل عنه لا ينقص، فالنقطةُ ليست جزءا من الخَطِّ ، بل عَرَضٌ فيه، وكذا الخطُّ بالنِّسبة للسطح، والسطحُّ بالنسبة للجسم . عطار بتصرف

[1] **قوله: (وهو الزمان)** بناء على أنه مقدار حركة الفَلَكِ، وقيل: حركة الفلك، وقيل: الفلك.

وعند المتكلمين هو: مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزالة للإبهام .

وهو ثلاثةُ أقسام[1] :

ـ **الخَطّ** : وهو ما يَنقسم إلى جِهَة واحِدَة فقط .

ـ **والسَّطْح** : وهو ما يَنقسم إلى جِهتين فقط .

ومنه : المكان[2] عند إرسطو والمشائين .

ـ **والجِسمُ التَّعْلِيمِيُّ** : وهو ما يَنقسم إلى الجِهات الثلاث: الطول، والعَرْض ، والعُمْق .

---

[1]) **قوله: (وهو ثلاثة أقسام ... إلخ)** من الحصر يُعلم أنّ المنقسم إلى القارّ وغيره هو المتصل وهو الذي ذكروه ، ويبقى النظر في المنفصل .

[2]) **قوله:(ومنه المكان)** بناء على أنه السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي، فهو ملاق لظاهر الجسم، أما على ما مر فهو ملاق لجميع أجزاء الجسم بالمداخلة.

وعند المتكلمين: هو البعد الموهوم ـ أي: المفروض ـ بمعونة الوهم. أفاده السجاعي

[تعريف الكَيْف ، وبيان أقسامه]

والكيف : وهو عرض، لا يَقتضي القِسمة [1]، ولا النِّسبة لذاته .

- **ومنه غير قارّ** [2] لا تجتمع أجزاؤه في الوجود كالصوت .
- **ومنه قارّ** تجتمع أجزاؤه ، وهو كثير .

والكيف أربعة أقسام :

ـ كيفيات محسوسة بإحدى الحواس الخمس ، وهي:

- إمّا رَاسِخة، كحَلاوة العَسل، وحرارة النار، وتسمّى: انفعاليات .

---

[1] **قوله: (لا يقتضي القسمة)** زاد بعضهم: ولا اللاقسمة ؛ لإخراج النقطة والوحدة بناء على أنهما عرضان .

[2] **قوله: (غير قار ... إلخ)** هذا أمر اتفاقي ، وإلا فلا يمتنع عقلاً اجتماع أجزاء الصوت في الوجود .

▪ أو غير رَاسِخة، كحُمرة الخَجَلِ، وصُفرة الوَجَلِ، وتُسمّى: انفعالات.

ـ **وكيفيات نفسانية** : وهي المختصة بذوات الأنفس الحيوانية كالحياة، والعلم[1]، والإرادة، والقدرة، واللذة والألم، والحلم والغضب.

---

[1] **قوله: (والعلم)** بناء على أنه الصورة الحاصلة في النفس؛ لأن القائلين بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم، قالوا: إنّ العلم لا يحصل إلا عند حصول الصورة بداهة، والحاصل عند حصولها أمور ثلاثة: الصورة، وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض، وإضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم.

فذهب بعضهم إلى: أن العلم هو الأول، وهو التحقيق؛ لأنّ العلم يوصف بالمطابقة، وغير الصورة لا يوصف بها، فيكون من مقولة الكيف .

وبعضهم إلى : أنه الثاني ، فيكون من مقولة الانفعال .

وبعضهم إلى : أنه الثالث ، فيكون من الإضافة . =

وهي :

- **إمّا رَاسِخة**، كصَنعة الكِتابة للمُتدرب فيها، وتسمّى: مَلَكات .
- **أو غير رَاسِخة**، كالكتابة لغير المتدرب فيها، وتسمّى: حَالات.

والمنكرون للوجود الذهني من جمهور المتكلمين، قالوا: العلم إضافة بين العالم والمعلوم ، وهي المسماة بالتعلق .

وذهب الأشعري: إلى أنه صفة في العالم تتعلق بالمعلوم، وهذا في العلم الحصولي المنقسم إلى التصور والتصديق .

وأما الحضوري فهو حضور الشيء في النفس بحقيقته لا بصورته، كعلمنا بذاوتنا . «عطار ملخصًا بزيادة»

ويبقى النظر في الحضوري من أي مقولة هو، وينقسم إلى التصور والتصديق أم لا ؟

ـ **وكيفيات كَميّة مختصة بالكمِّ المنفصل**، كالفردية والزوجية للعدد .

أو بالكم المتصل، كالتثليث والتربيع والتدوير والزاوية والاستقامة والانحناء .

ـ **وكيفيات استعدادية** : وهي الاستعدادات المتوسطة بين طرفي النقيضين، كالانفعال واللانفعال، والقبول واللاقبول .

- فإنْ كانت استعدادًا نحو القبول، كاللين والمراضية، فتسمّىٰ: ضعفًا ولَا قُوة .
- وإنْ كانت نحو اللاقبول، كالصلابة والمصحاحية، فتسمّىٰ : قوة طبيعية .

[٢ ـ العَرَض النسبي ، وأقسامه]

ـ **والنسبي** : عرض ، يكون مفهومه مَعقولاً بالقياس إلى الغير .

وهو سبعة :

[مَقُولة الأَيْن]

ـ **الأين** : وهو هَيْئَةٌ تحصُل للجِسم[1]، بسبب حصُوله في المكَانِ.

وقيل[2] : هو حُصُولُ الجِسْمِ في المكَانِ .

---

١) **قوله: (تحصل للجسم)** أي: لا للجوهر المجرد، ولا للعرض؛ لأنهما لا يحويهما مكان، وما يتوهم من أينية الأعراض فهو بتبعيتها لمعروضاتها.

٢) **قوله: (وقيل ... إلخ)** من عرف مقولة مختلفًا فيها بأحد المعنيين يلزمه إنكار وجود المعنى الآخر، أو إدراجه في مقولة أخرى، أو إنكار كونه جنسًا عاليًا، حتى يتم حصر الأجناس العالية في العشرة على أنّ المعرّف حقيقة واحدة، والخلافُ إنّما هو في خاصتها الصادقة عليها المساوية لها، فلينقل الكلام إلى الخواص التي عرفت بها حقائق المقولات، بأنْ يقال: إن تلك

وهو :

- حقيقيٌّ : إنْ لم يزد المكان عن الجسم، كما في الماءِ المالِىء للكُوزِ .
- وغيرُ حقيقيٍّ : إنْ زاد عنه ، كـ «زيد في المسجد» .

[مقولة المَتَىٰ]

والمتى : وهو هَيْئَةٌ تحصُل للشيءِ بسبب حصُوله في الزَّمَانِ أو في طَرَفِهِ [1] وهو الآن ، كحصول الحروف الآنيَّة في آناتها .

وقيل : هو حُصُولُ الشيءِ في الزَّمَانِ أو في طَرَفِه .

الخواص ليست حقائق مستقلة بوجود غير وجود حقائق المقولات ليتم الحصر، تدبر .

[1] **قوله: (أو في طرفه)** تقدم أنّ الزمان: هو مقدار الحركة، وسيأتي أنّ الحركة تُقال : بمعنىٰ التوسط ، وأنه وجودي ، لكن هذا لا يقبل الانقسام . وبمعنىٰ القطع، وأنه عدمي، لكن هو الذي يقبل الانقسام، فالمتجه أن الزمان علىٰ طبق الحركة وجودًا وعدمًا ، فتأمل .

وهو :

- حقيقيٌّ : إنْ لم يزد الزمان ، كـ «الصوم في اليوم» .
- وغيرُ حقيقيٍّ : إنْ زاد ، كـ «صلاة الجمعة في يومها» .

[مقولة الوضع]

والوَضْع : وهو هَيْئَة تحصُل للجسم بسبب نِسْبَةِ بعضِ أَجْزَائِهِ إلى بعض، ونسبَتِها إلى أمورٍ خارجيَّةٍ بالقُرب والبُعد والمحاذات وغيرها ، كالقيام والانتكاس .

وقيل: هو نسبةُ بعضِ أجزاءِ الجسم إلى بعضٍ، وإلى أمورٍ خارِجَة .

[مقولة المِلْك]

والمِلْكُ: وهو هَيْئَةٌ تحصُل للجِسم بسببِ ما يحيطُ به، ويَنْتَقِلُ بِانْتِقَالِهِ . وعلى قياس ما قبله ، قد يُقال [1] : هو حُصولُ الجِسْمِ فيما يُحيط به ، ويَنْتَقِلُ بِانْتِقَالِهِ .

---

[1] **قوله: (قد يقال هو حصول ...إلخ)** لكن هذا يلتبس بالأين ، بل ربما يلتبس به الأول أيضًا، إلّا أنّ يلاحظ جانب إحاطة المحيط هنا، وجانب حصول الجسم الحاصل في المكان هناك ، فتأمل .

فإن مقولة الملك لم تظهر لابن سينا ، وإنّ كان من وجه آخر مذكور في شرح المقاصد وفي شرح المواقف: أنّ المِلْكَ يَمتاز عن الأين بقيد الانتقال هنا، وعدمه هناك ؛ لأنّ المُحيط هنا ينتقل بانتقال المُحاط به، والمكان لا ينتقل بانتقال المُتمكن . اهـ

ولكن هذا ظاهر على القول بأنّ المكان هو البعد الموجود، أو الموهوم .

أما على القول بأنه السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد يمنع التقييد بعدم الانتقال .

وهو :

- **طبيعي**: كالإهاب للحيوان.
- **وإرادي**: كالثوب للبدن .

[مقولة الإضافة]

والإِضَافَة : وهي نِسْبَةٌ [1] لا تُعقل إلا بالقِيَاسِ إلى نِسْبَةٍ أخرىٰ، لا تُعقل أيضًا إلّا بالقياس إلى الأولىٰ، كالأبوة والبنوة . وهو المضاف الحقيقي، وهو مع معروضه المضاف المشهوري كالأب والإبن.

وقد يفرق بينهما : بأن الأين معتبر بالنسبة إلى سطح المحيط ، والملك معتبر بالنسبة إلى ذات المحيط ، فتبصر .

[1] **قوله: (وهي نسبة ... إلخ)** فإنْ قلتَ: هذا المعنىٰ متحقق في الأين ونحوه من الأعراض النسبية . قلتُ: نعم، ولكن العبرة بما يلاحظه المعتبر، فإنه إذا لاحظ المكان باعتبار تمكن الشيء فيه، ولاحظ المتمكن باعتبار تمكنه في المكان، كان هناك نسبتان لا تعقل إحدهما إلا بالأخرىٰ، وهما: المكانية والمتمكنية ، وكلاهما من مقولة الإضافة . =

[مقولة الفِعْل]

والفِعْلُ: وهو هَيْئَةٌ تحصُل للشيءِ بسببِ تأثيرِه في غيره، مَا دَامَ يُؤَثِّرُ، كحَال المسخِن مَا دَامَ يُسَخِنُ.

وقيل: هو ذلك التأثير .

وإذا اعتبر ذات الجسم حاصلة في ذات المكان كان هناك نسبة واحدة متوقفة على طرفيها، وهي: حصول الجسم في المكان وهي الأين، كذا في المواقف وشرحه .

وظاهره : أنّ هناك ثلاث نسب متغايرة بالذات: اثنان يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الأخرى، وكلاهما من الإضافة .

وواحدة لا يتوقف تعقلها إلّا على تعقل طرفيها ـ وهما ذات الجسم، وذات المكان ـ، وهي: الأين . وذلك هو مقتضى تغاير المقولات بالذات ، فتأمله.

ثم في المقاصد: أنّ الإضافات في جنسيتها ونوعيتها وصنفيتها وشخصيتها تابعة لمعروضاتها . اهـ ويمكن إجراؤه في باقي الأعراض النسبية ، ومنه يتضح كونها أجناسًا عالية، فتدبر .

وهو حالة غير قارَّة ، ولذلك تسمّىٰ: مقولة «أَنْ يَفْعَلَ» .

[مقولة الإِنْفِعَال]

والإِنْفِعَالُ: وهو هَيْئَةٌ تحصُل للشيءِ بسببِ تأثُّرِه بغيرِه، مَا دَامَ يَتَأَثَّرُ، كالمتسخِن مادام يتسخَن .

وقيل: هو ذلك التأثُّر ، وهو حالة غير قارَّة أيضًا ، ولذلك تسمّىٰ: مقولة «أَنْ يَنْفَعِلَ» .

وهما متلازمان .

[العرض عند المتكلمين]

واعلم أنّ العَرَضَ عند المتكلمين : هو الموجودُ ، المتحيِّزُ بالتبعية لغيره .

ولم يثبت منه عند جمهورهم إلّا الكيفيات المحسوسة .

والكيفيات النفسانية من الكَيْف والأَكْوَان الأربعة ـ وهي: الاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون من الأين ـ وبقية أقسامه اعتبارية .

وقيل [1]: كلُّها وجودية .

وقيل [2]: كلُّها اعتبارية .

---

[1] **قوله: (وقيل: كلها وجودية)** نقل هذا عن معمر من المتكلمين .

[2] **قوله: (وقيل: كلها اعتبارية)** عبارة المواقف وشرحه للسيد: لم ينكر وجوده ـ أي: العرض ـ إلّا ابن كيسان الأصم، فإنه ذهب إلى أنّ العَالَمَ كله

جواهر، فالحرارة والبرودة، واللون والضوء مثلاً عنده ليست عرضًا بل جوهرًا . انتهت

يعني أنّ تلك الأمور ونحوها من المحسوسات اتفاقًا فلا يمكن إنكار وجودها فهي جواهر، وما عداها كالكيفيات النفسانية والكم والأين وبقية الأعراض النسبية فلا وجود لها ، بل كلها أمور اعتبارية .

الخاتمة

الخاتمة

الشيءُ :

- إمّا مَوجُودٌ .
- أوْ لَا .

والموجُودُ :

- إمّا موجودُ بالفِعْلِ .
- أوْ لَا .

والموجودُ بالفِعْلِ :

- إمّا مَوجُودٌ من جميعِ الوجُوه بالفِعْلِ، وهو الواجِبُ تعالى، والعُقُول العشرة .
- وإمّا مَوجُودٌ من بَعْضِ الوجُوهِ بالفِعْلِ، ومن بَعْضِهَا بالقُوَّةِ .

والموجودُ من حيثُ القُوَّة :

- إمّا أنْ يخرج مِن القُوَّةِ إلى الفِعْلِ دَفْعَةً، وذلك هو الكَوْن والفَسَاد، كانقلاب الماء هواء .
- وإمّا أنْ يخرج من القُوَّةِ إلى الفِعْلِ على سبيلِ التَّدْرِيجِ، وذلك الخروج هو الحَرَكَةُ .

والحقُّ[1] : أنها من مَقُولة الانفعال .

وتنقسم باعتبار وقوعها في بعضِ المقُولات أربعة[2] أقسام :

---

[1] قوله: (والحق ... إلخ) ذكره السيد في شرح المواقف، وأما الحركة عند المتكلمين فهي من الأين . والسكون عند الحكماء ليس من المقولات؛ لأنه عدمي، وعند المتكلمين من مقولة الأين ؛ لأنه ضد الحركة كما يأتي.

[2] قوله: (أربعة أقسام) قد يُقال: بقيت الحركة في باقي المقولات، وأثبتها بعضهم في الفعل وفي الانفعال. ورده صاحب المقاصد، وبالجملة ففي المقاصد وشرحه لا دليل على ثبوت الحركة في باقي المقولات، بل ربما يقام الدليل على نفيها . اهـ ، ثم شرع في بيان ذلك فلينظر .

- **حَرَكَة في الكَمِّ** : وهي انتقالُ الجِسم من كَميةٍ إلى أخرى، كالنُّمُوِ والذُّبُول .
- **وحَرَكَة في الكَيْفِ**: وهي انتقالُ الجِسم من كيفيةٍ إلى أخرى، كتسخن الماءِ وتبردِه ، مع بقاءِ صورته النَّوْعِيَّةِ .
- **وحَرَكَة في الأَيْنِ**: وهي انتقالُ الجِسم[1] من مكانٍ إلى آخر، وتسمّى : «نُقْلَةً» و«حَرَكَةً مُستقيمة» .
- **وحَرَكَة في الوَضْعِ**: وهي انتقالُ الجِسْمِ من وَضْعٍ إلى آخر، كحركة الدولاب والرحى ، وتسمى : «حَرَكَةً مُستديرة» .

وباعتبار مبدئها ، قِسمان :

- **إمّا ذاتيّة** : وهي ما يكون عروضها لذات الجسم بنفسه :

---

[1]) **قوله: (انتقال الجسم من كيفية إلى أخرى)** كذا عبر بعضهم، وقد يقال: إنّ بعض الأعراض ينتقل من كيفية إلى أخرى، كانتقال الخط من الاستقامة إلى الانحناء .

- **طَبِيعِيَّة كانت**، وهي ما لا يكون مبدؤها بسبب أمرٍ خارِج، ولا تكون مع شُعُورٍ وإرادة ، كحركة الحَجَرِ إلى السُّفْلِ.

- **أو إِرَادِيَّة** : وهي ما لا يكون مبدؤها بسبب أمرٍ خارِج ، وتكون مع شُعُورٍ وإرادة ، كحركة الحيوان .

- **أو قَسْرِيَّة**: وهي ما يكون مبدؤها بسبب مَيْلٍ مُستفاد من خارِج ، كحركة الحَجَرِ المَرْمِي إلى العلو .

- **أو تَسْخِيرِيَّة** [1]: كحركة النبض والمرتعش .

---

[1] **قوله: (أو تسخيرية) هكذا** جعلها بعضهم قسمًا مستقلاً ، بناء على أنّ الطبيعية لابد أنْ تكون على نهج واحد، وهذه ليست كذلك.

واختار صاحب المقاصد: أنها طبيعية، وإنْ لم تكن على نهج واحد، واختلاف الجهات فيها باختلاف الغايات، ثم المتجه أنّ مبدأها متعدد بعدد الغايات أيضًا .

وهذه الحركة مُركبة [1] .

- **وإمّا عَرَضِيَّة** : وهي ما تَعْرِضُ للشيءِ بواسطة حصولها لشيءٍ آخر بالحقيقة، كحركة الجالِس في السفينة ، وحركة أعراض الجسم .

وباعتبار المسافة قِسمان [2] :

- **حركة بمعنى التوسط** : وهي أنْ يكون الجِسمُ واصِلاً إلى حدٍّ من حدودِ المسافة في آن لا يكون ذلك الجِسمُ واصِلاً إلى ذلك الحدِّ قبل ذلك الآن ولا بعده ، وهي وجودية .

---

١) **قوله: (مركبة)** أي: من حركات متعددة إلى جهات مختلفة، وأمّا ما سيأتي من أن الحركة بمعنى الأمر الممتد المنتزع من أول المسافة إلى آخرها فليس التركب فيه على هذا النحو .

٢) **قوله: (قسمان)** هكذا عبر بعضهم، وفيه مُسامحة؛ لأنّ الحركة تطلق على كل منهما بالاشتراك اللفظي، كما ستأتي الإشارة إليه، وأنّ أحدهما باعتبار كل جزء من المسافة، والآخر باعتبار مجموعها من أولها إلى آخرها.

- **وحركة بمعنى القطع**: وهي الأمر الممتد المنتزع من انتقال الجسم من أول المسافة إلى آخرها، فلا تتحقق إلّا بقطع جميع المسافة، وهي وهمية .

ولابُدَّ في الحَرَكَةِ من سِتَّةِ أشياء :

- **مَا مِنْهُ الحَرَكَةُ** : وهو مبتدؤها .
- **ومَا إِلَيْهِ الحَرَكَةُ** : وهو منتهاها .
- **ومَا فِيهِ الحَرَكَةُ** : وهما: الزَّمَانُ، والمكَانُ[1].
- **ومَا بِهِ الحَرَكَةُ** : وهو مبدؤها المُحَرِّك .
- **ومَا لَهُ الحَرَكَةُ** : وهو المتحرِّك .

---

[1]) هذا عند المتكلمين، أما عند الحكماء فـ «الكم أو الكيف أو الأين أو الوضع» .

وأما السكون : فهو عدم [1] الحركة عما من شأنه أنْ يكون مُتحرِّكًا .

واعلم أنّ الحركة عند المتكلمين: كون الجسم [2] في حيِّزٍ، عقب كونه في حيِّزٍ آخر .

---

١) وقيل: بقاء ما قام بالشيء من كم أو كيف أو أين أو وضع فهو وجودي يضاد الحركة .

٢) **قوله: (كون الجسم في حيز ... إلخ)**

قال الحكماء : **قد يراد بالحركة** : كون المتحرك متوسطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث يكون حاله في كل آن مخالفًا لما قبله ولما بعده .

وقد يراد بها : الأمر الموهوم الممتد من المبدأ إلى المنتهى كما مر .

والمتكلمون بالنظر إلى الأول قالوا : إنها حصول في حيز عقب حصول في حيز آخر .

وبالنظر إلى الثاني : إنها حصولات متعاقبة في أحياز متلاصقة، وتسمّى بالإضافة إلى الحيز السابق خروجًا ، وإلى اللاحق دخولاً .

والسكون : كون الجسم في حيز عقب كونه فيه .

وقيل : كون الجسم في حيز مطلقًا .

ثم منهم من يسمّي هذا الحصول سكونًا من غير أن يعتبر في مسماه اللبث والحصول بعد الحصول في حيز واحد .

فكانت الحركة بالمعنى الأول سكونًا، وبالمعنى الثاني مجموع سكونات، وكان الحصول في أول زمان الحدوث سكونًا، ومنهم من اعتبر ذلك، وفسر السكون بالحصول في الحيز عقب الحصول فيه فلم تكن الحركة ولا أجزاؤها ولا الحصول في آن الحدوث سكونًا ، ثم ظاهره أنّ السكون : هو الحصول الثاني من الحصولين في حيِّز ، كما أنّ ظاهر قولهم: الحركة حصول في حيز عقب حصول في حيز آخر: أنها الحصول الثاني من الحصولين في حيزين، ويحتمل أنّ المراد: مجموع الحصولين فيهما، كما يُؤخذ من شرح المقاصد ، ولعله مدار ما اشتهر ، والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

واشتهر : أنها كونان في آنين في مكانين، كما أن السكون: كونان في آنين في مكان واحد .

وختم الله لنا بالسعادة

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

بغية الإرادات

بشرح

المقولات

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من تنزهت عن الكم والأين والمثال، والصلاة والسلام على من تكيف بمحاسن الأفعال، وفرائد الأقوال، وعلى آله وأتباعه المستخرجين فرائد الفوائد من بحر المقال .

أما بعد : فيقول ـ الفقير إلى عفو ربه الغني ـ **خليل ابن المرشد بن محمد المالكي المغربي** ـ توَّجَه الله وإخوانه بنيل السعادة ، وختم لهم وله ووالديه بالحسنى وزيادة ـ : سألني أعز الإخوان أنْ أذكر له تعليقًا يسيرًا على بيتين لبعض الفضلاء في المقولات يتضمن تعاريفها، مقتصرا على قدر الحاجة ليسهل حفظها لطالبيها، فأجبتُه لذلك، وإن كنت لست أهلا لتلك المسالك، وسميته «بغية الإرادات بشرح المقولات»، راجيًا من فيض المولى الكريم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، والله المستعان، وعليه في البدء والختم التكلان .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

عَـدُّ المقـولات في عشر سأنظمها
في بيـت شـــعر علا في رتبة فَـغلا
الجوهر الكم كيـف والمضاف متى
أين ووضـــع له إن ينفـعل فعـلا

[الشرح]

الـ (عـدُّ) بمعنىٰ العـدد ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله .

و (المقولات): جمع مقولة، من القول بمعنىٰ الحمل ـ أي: حمل المواطأة ـ ، فالتاء للوحدة ، لا للتأنيث . وإنما خصت المقولات بهذه العشر، وإن كان كل كلي مقولا ـ أي: محمولا ـ ؛ لأنها أجناس عالية أوسع مقولية وصدقا من غيرها المندرج تحتها .

وقوله : (في عشر) الظاهر أن «في» زائدة؛ إذ العدد هو العشر، لا مظروف فيها ، وإنْ أمكن أنْ يتمحّل[1] لتصحيحها .

والعـشر هي :

الجـوهر .

---

[1]) التَمَحُّل: هو التماس الحيلة وسلوك الطرق الملتوية للوصول إلى المطلوب.

والأعراض التسعة ـ وهي: الكم، والكيف، والنسبيات السبعة الأخر، وهي: «الأين، والمتى، والوضع، والملك، والإضافة، وأن يفعل، وأن ينفعل ـ ويقال: الفعل، والانفعال ـ» .

واعلم أنّ الحكماء لم يذكروا على الحصر في العشرة بُرهانًا، وإنّما عوّلوا على الاستقراء، وهو بناء على أنّ كلا منها جِنْسٌ لما تحته، لا عَرَضٌ عام، وما تحته من الأقسام الأولية أجناس لا أنواع، وبناء على أنّ الموجودَ ليس جِنْسًا للجَوْهَرِ، ولا العَرَضَ جِنْسًا للأعراض التسعة المذكورة، ولا النِّسبةَ جِنْسًا لأقسامها السبعة.

وأمّا النقطة والوَحْدة والوجود والوجوب والإمكان ونحوها، فغير مُعتبرة .

أمّا الأولان فلكونهما أمرين عدميين، والحصر في الأمور الوجودية، أو راجعين إلى مقولة الكيف .

وأمّا البواقي فقالوا : ليست بأجناس عالية ، فلا تعتبر .

وقوله: (سأنظمها) السين زائدة؛ إذ لا معنىٰ للتنفيس الذي يخلص الفعل للاستقبال مع الشروع والتلبس في النظم .

وقد يجاب : بأنه تراخىٰ زمنا بعد نظم البيت الأول ، ثم نظم البيت الثاني المشتمل علىٰ المقولات، فالسين للتنفيس وليست زائدة . والنظم مطلقًا: الجمع، **والمراد هنا**: جمع مخصوص علىٰ هيئة مخصوصة .

والظرفية في قوله: **(في بيت شعر)** من ظرفية المدلول في داله، أو مجازية . و **(علا)** من العلو ، وهو الارتفاع، **والمراد هنا** : العلو المعنوي. والـ **(رتبة)** المنزلة.

و**(غلا)** بالمعجمة من الغلو ، بمعنىٰ قلة الوجود .

فإن قلت : لا يعرف الغلو في كتب اللغة بمعنىٰ القلة، وإنما المعروف كونه بمعنىٰ الزيادة . **قلت**: يمكن أنْ يُقال: إنّ المراد منه ذلك علىٰ سبيل المجاز؛ لأنّ غلو قيمة الشيء لازم لقلته، فهو من إطلاق اللازم مرادا به الملزوم .

وأتىٰ بالفاء في قوله «فغلا»؛ للإشارة إلىٰ أنه مسبب عما قبله، وبين «علا وغلا» جناس المضارع، وهو: اتفاق الكلمتين في الحروف، والترتيب مع الاختلاف في حرف واحد .

ثم فصّل ما أجمله أوّلا ، فقال :

(الجـوهر) : هو الغني عن المحل.

أو: المتحيِّز، وهو ما أخذت ذاته قدرًا من الفراغ مستقرًا أم لا، جِسمًا أمْ لا، مُتمكنًا أو لا.

وحينئذ فإنّ المتحيِّز أعم من المُستقر، كدائرة مرشوقة برمح، فإنّ جزأها الملاقي له مستقر متحيِّز، وما عداه متحيز فقط .

ومن الجسم فما تركب من جوهرين فردين ـ مثلا ـ جسم متحيز، وما لا فمتحيز فقط .

ومن المتمكن لاختصاصه بالمتحيز الممتد دون غيره، كالجوهر الفرد، وبسط الكلام يطلب من المطولات .

قوله: (الكم) عطف على الجوهر، محذوف حرف العطف؛ لضيق النظم، وكذا ما شاكله مما يأتي .

وهو : عرض يقبل القسمة بذاته .

فقولنا : «يقبل القسمة» لإخراج: النقطة ، والوَحْدة .

وقولنا : «بذاته» لإخراج ما عدا الكم ، فإنه وإنْ قبلها فبواسطة الكم لا لذاته ، كالبياض .

والقسمة :

- تارة يراد بها: الوهمية، بأن يفرض فيها شيء غير شيء .
- وتارة : الفعلية، بأن ينفصل بالفعل وينقطع ، بحيث تحدث له هويتان . **والمراد هنا الأولى** .

ثم الكم :

- **إما متصل** : وهو ما يكون بين أجزائه حد مشترك تتلاقى عنده، كالنقطة بين نقطتين في الخط ، كالآن بين الماضي والمستقبل.

▪ **وإما منفصل** : وهو ما لا يكون كذلك كالعدد، فإنّ الأربعة ـ مثلا ـ إذا قسمت بين اثنين واثنين ، لم يكن بينهما حد مشترك، وكذا الثلاثة إذا قسمت بين واحد ونصف، وواحد ونصف، بخلاف الخط من ثلاث نقط، فإنه ينقسم إلى اثنين بينهما واحد لا ينقسم، وكذا الزمن، فإنه ينقسم إلى ماض ومستقبل وبينهما الحال، وقد حصل بين ما ذكر اتصال باعتبار ما ذكر .

تنبيه: هل الحال أجزاء من طرف الماضي والمستقبل ؟ وعليه السعد، أو زائد عليها قسم مستقل ؟ وعليه الحكماء، أو هو جزء لا ينقسم نهاية الماضي وبداية المستقبل ، وعليه بعضٌ .

أقوال ثلاثة .

والمتصل :

▪ **إما أن يكون قارَّ الذات،** أي: مجتمع الأجزاء في الوجود، وهو المقدار .

- خطٌّ إنْ قَبِلَ القسمة في جهة واحدة .
- وإلّا فسطح إنْ قبلها في جهتين .
- وإلّا فجسمٌ تعليمي إنْ قبلها في ثلاثة .

فهذه الثلاثة امتدادات عارِضة للجسم الطبيعي .

فالشكل المربع ـ مثلا ـ ذاته ـ أي: جوهره ـ جسم طبيعي معروض لتلك الامتدادات، التي هي الطول والعرض والعمق، ونفس الطول والعرض والعمق هو التعليمي .

فالجسم الطبيعي: جوهر معروض مركب من جوهرين فردين مثلا . راجع المطولات

- **أو غير قار الذات .**

أي : غير مجتمع الأجزاء في الوجود ، وهو الزمن .

قوله: (كيف) فيه ما مر من حذف العاطف ؛ لضيق النظم.

وهو : عرض لا يقتضي لذاته القسمة ، ولا يتوقف تصوره على تصور غيره .

فخرج عنه: الجوهر ، وخرج بالقسمة لذاته: الكم ، وبما بقي: الأعراض النسبيات .

ثم الكيفيات أنواع أربعة: كيفيات الكميات، والكيفيات المحسوسة، والكيفيات النفسانية ، والكيفيات الاستعدادية .

ووجه الحصر : أنّ الهيئة المرسومة إما أنْ تكون مختصة بالمقدار، أوْ لَا .

الأول: كيفيات الكميات، كالزوجية والفردية، والاستقامة والانحناء، والطول والعرض، والنقطة بناء على أنها من الكيف.

والثاني : إما أنْ يتعلق به الإدراكات ، أوْ لَا .

الأول : المحسوسات . وهي:

- إمّا راسِخة، كحلاوة العسل وحرارة النار .
- أو غير راسِخة سريعة الزوال، وتسمى: «انفعالية»؛ لانفعالات موضوعاتها بها ، كحمرة الخجل، أو بطيئة كملوحة الماء .

والثاني : إما أنْ يوجد كمالاً ، أوْ لَا .

الأول: النفسانية، أي: المختصة بذوات الأنفس، وهي الحيوانات، كالحياة والإدراكات والجهالات ، والآلام واللذات . وهي:

- إما راسخة في النفس، وتسمىٰ: «الملكات»، كمَلكة العلم والكتابة.
- وإما غير راسخة، وتسمىٰ: «أحوالاً»، كالمرض والفرح .

والثاني: الكيفية الاستعدادية، أي: المقتضية استعدادًا، أي: انفعالًا، وتهيؤا لقبول أثر ما، إما بسهولة كاللين، ويسمىٰ: «اللاقوة»، وإما بصعوبة كالصلابة، ويسمىٰ: «القوة» .

قوله: (**المضاف**) المراد به الإضافة، من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم ؛ إذ هي المقولة ، ويسمىٰ أيضا: «النسبة المكررة» .

وهي نسبة لا تعقل إلا بالقياس إلىٰ نسبة أخرىٰ معقولة بالقياس إلىٰ الأولىٰ ، كالأبوة والأخوة ، والزيادة والنقصان ، وإنما

سميت متكررة لوجوب انعكاسها ، أي إن كلا من الطرفين معتبر إضافته إلى الآخر، وإضافة الآخر إليه .

فائدة : الكليات من مقولة الإضافة .

مثلا : الجنس لا يعقل إلّا بالنسبة إلى أمر آخر الذي هو النوع .

وقوله : (متى) فيه ما مر.

وهو حصول الشيء في الزمان، وسمي «المتى» لوقوعه في جواب «متى...؟» .

وهو:

- إما حقيقي، وهو حصول الشيء في زمان لا يفضل عنه، ككسوف الشمس في ساعة واحدة .
- وإما إضافي، وهو حصوله في زمان يفضل عنه .

وقوله : (أين) فيه ما مر أيضا .

والأين: حصول الجسم في المكان، وسمي أينًا لوقوعه في جواب أين كذا ؟ ، ويسمى أيضا : «الكون» .

ويقال حقيقة على المحل المساوي لمقداره، نحو: «الماء في الكوز» إذا ملأه، ومجازا على ما هو أوسع ، نحو: «زيد في الدار» .

ثم الأكوان أربعة : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق .

وجه الحصر: أن حصول الجوهر في الحيز: إما أن يعتبر بالنسبة إلى جوهر آخر ، أوْ لَا .

الثاني : إنْ كان مسبوقًا بحصوله في ذلك الحيز ، فسكون .

وإنْ كان مسبوقًا بحصوله في حيز آخر فحركة .

والأول : إنْ كان بحيث يمكن أن يتخلل بينه وبين ذلك الآخر جوهر ثالث ، فهو الافتراق ، وإلا فالاجتماع .

فالحركة: الحصول الأول في الحيز الثاني.

وقد تطلق على «الخروج من القوة إلى الفعل على التدريج»، كالانتقال من البرودة إلى الحرارة.

والسكون : هو الحصول الثاني في الحيز الأول .

والاجتماع كون الجرمين لا يتخللهما ثالث .

والافتراق أن يتخللهما .

وقوله: (ووضع) هو الهيئة الحاصلة لمجموع الجسم بسبب حصول النسبة بين أجزائه، وبسبب حصول النسبة بين تلك الأجزاء، وبين الأمور الخارجة عنها، كالقيام والقعود والاضطجاع .

وقوله: (له) أراد به المِلك؛ إذ هو المقولة، من إطلاق الدال مراد به المدلول. وهو النسبة الحاصلة للجسم باعتبار كونه محاطا بشيء آخر منتقلا بانتقاله ، كالتقمص ، والتختم .

وقوله : (أن ينفعل) مجزوم بأداة الشرط ، والمراد به الانفعال .

وهو تأثر الشيء عن غيره ما دام يتأثر، التقطع والتبرد والتسخن.

وقوله: (فعلا) بالبناء للمجهول، جواب الشرط، والألف للإطلاق .

والمراد به: الفعل. وهو تأثير الشيء في غيره ما دام يؤثر، كالتقطيع والتبريد والتسخين .

وحذف العطف في الثلاثة لما مرّ .

واعلم أن ما ذكر من تعريف هذه المقولات إنما هو رسوم ناقصة، لا حدود، ولا رسوم تامة؛ إذ لا طريق إلى تعريف الأجناس العالية إلا بالرسوم الناقصة .

وذلك أنه لا يتصور لها جنس، كيف؟! وهي عالية، ولا فصل؛ لأن تركب الماهية من أمور متساوية غير محقق ، بل احتمال يذكر ، وقد برهن على إبطاله .

وهذه إشارة إجمالية إلى هذه المقولات، كتبت على سبيل العجلة.

وأما تحقيق مباحثها وتفصيلها فيطلب من المطولات ، والحمد لله على كل حال والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل .

الفهرس

الكتاب الأول «رسالة في المقولات» ٥

مقدمة في المقولات العشر ٩

رسالة في تعاريف المقولات ١٥

المقدمة ١٧

تعريف النوع والفصل ١٧

تعريف الجنس وبيان أقسامه ١٨

ـ المقالة الأولى ٢٠

تعريف الجوهر وبيان أقسامه ٢٠

الهيولى وأنواعها ٢١

الصورة وبيان أقسامها ٢٣

الجسم الطبيعي ٢٤

الجوهر المجرد وبيان أقسامه ٢٨

ـ المقالة الثانية ٣٠

تعريف العرض وبيان أقسامه ٣٠
العرض الذاتي وأقسامه..... ٣٠
تعريف الكم وبيان أقسامه ٣٠
الكم المنفصل..... ٣٢
الكم المتصل وبيان أقسامه..... ٣٢
تعريف الكيف وبيان أقسامه..... ٣٤
العرض النسبي وأقسامه ٣٨
مقولة الأين..... ٣٨
مقولة المتى ٣٩
مقولة الوضع ٤٠
مقولة المِلك..... ٤٠
مقولة الإضافة ٤١
مقولة الفعل ٤٣
مقولة الانفعال ٤٣

خاتمة الكتاب الأول ٤٥

بداية الكتاب الثاني «بغية الإرادات» ٥٥